الاستشهاد بالحديث الشريف عند ابن الحاجب

أ.د. محمد الطاهر أحمد محمود(*)

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين . وبعد؛

فهذه دراسة تتناول موقف ابن الحاجب من الاستشهاد بالحديث الشريف في مؤلفاته النحوية والصرفية . وتعد قضية الاستشهاد بالحديث من القضايا الشائكة التي ثار حولها جدل كبير في القرنين السادس والسابع الهجريين اللذين عاش فيهما ابن الحاجب ؛ وذلك بظهور مدرستين متباينتين يقف على رأس إحداهما ابن الضائع وأبو حيان اللذان لم يجيزا الاستشهاد بالحديث في مسائل النحو والصرف، ويقف على رأس الأخرى ابن خروف وابن مالك اللذان أجازا الاستشهاد بالحديث وأكثرا من الاستشهاد به في مؤلفاتهما ؛ وهو ما يزيد من ثراء هذه الدراسة التي يسعى من خلالها الباحث إلى استقصاء الأحاديث التي استشهد بها ابن الحاجب، وآرائه فيها وموازنتها بآراء النحاة الآخرين.

وقد استشهد ابن الحاجب بثمانية عشر حديثا في اثنين وعشرين موضعا في كتابيه: "الإيضاح في شرح المفصل" و "الأمالي"، منها: خمسة عشر حديثا في مسائل النحو والصرف واللغة . وإذا كان ابن الحاجب مقلا في استشهاده بالحديث – على غرار من سبقه من النحاة منذ عهد سيبويه – فإن ثراء فكره النحوي قد عكس جوانب مهمة في شخصيته النحوية والصرفية من خلال شواهده الحديثية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عنه .

ولعل أهمية هذه الدراسة تكمن في جانبين هما:

– أن شواهد ابن الحاجب الحديثية لم تأت على صورة واحدة ؛ وإنما جاءت لأغراض مختلفة،منها: إثبات مسألة نحوية أو صرفية، أو نفي ما قد يوحي به ظاهر الحديث وحمله على غير ظاهره، أو أن يكون الاستشهاد بالحديث من باب التوجيه النحوي والصرفي للشاهد الحديثي .

– أن شواهد ابن الحاجب الحديثية تكشف عن جوانب مهمة في شخصيته النحوية، منها: ولعه بالقياس والعلل النحوية ومناقشة حجج خصومه وتفنيدها، وخلافاته مع كثير من النحاة مع أخذه بمذهب الكوفيين أحيانا على الرغم من نزعنه البصرية الواضحة، وتناقضاته مع نفسه أحيانا في ثنايا مناقشاته مع خصومه حول بعض المسائل .

والله الموفق والمستعان

(*) مدرس بقسم اللغة العربية – كلية التربية– جامعة عين شمس

الأحاديث الشريفة التي استشهد بها ابن الحاجب مرتبة هجائيا ومواضعها

م	الحديث الشريف	الأمالي	الإيضاح
١	أبيني لا ترموا جمرة العقبة	٨٧٩	
٢	استحللتم فروجهن بكلمة الله	٧٩٦	
٣	ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أساوئكم أخلاقا الثرثارون المتفيهقون .	٣١٥	٤١٢/١
٤	أو مخرجي هم ؟	٤٩٥	
٥	بعثت إلى الأحمر والأسود		٥١/١
٦	تهراق الدماء	٧٨٩	
٧	الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة	٧٦٠	
٨	صلاة الليل مثنى مثنى	٦٧٧ ٧٢٤	
٩	صواحبات يوسف		١٣٩/١
١٠	كان رسول الله (ص) أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان .	٧٩٠	
١١	كالشاة العائرة بين الغنمين		٥٣٣/١
١٢	كما تكونوا يولى عليكم		٢٣٤/٢
١٣	كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران وآسية ابنة مزاحم، وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام .	٧٩٥	
١٤	لا صلاة إلا بطهور	٧٧٣	
١٥	لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم	٧٧٧	١٦/٢
١٦	لتأخذوا مصافكم		٢٧٢/٢
١٧	لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده	٧٩٤	
١٨	واجعله الوارث منا	٤٣٧	٢٤٢/١

(١) أبيني لا ترموا جمرة العقبة[١]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في موضع واحد فقط في كتاب (الأمالي)، وهو من الأحاديث الصحيحة التي صرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص) ؛ إذ يقول: " وقال: قوله (ص): ... " [٢].

ويعد هذا الحديث الشاهد الحديثي الوحيد الذي أورده ابن الحاجب لتوجيه أحد ألفاظه صرفيا، وهو من الشواهد التي تحتمل بعض ألفاظها وجوها مختلفة يستحسن ابن الحاجب أحدها ويرد الأخرى ؛ فقد ذهب ابن الحاجب إلى أن لفظة (أبيني) الواردة في الحديث الشريف هي تصغير (بني) مجموعا بالواو والنون ومضافا إلى ياء المتكلم[٣] .

وقد رد ابن الحاجب توجيهات النحاة الآخرين لهذه اللفظة دون أن يصرح بأسمائهم، وهو ما يمثل إحدى سمات منهجه ؛ فهو لا يذكر من النحاة إلا كبارهم . يقول ابن الحاجب: "وهذا أولى من قول من يقول: إنه تصغير (أبناء)، رد إلى الواحد وروعي مشاكلة الهمزة "[٤]، ويقول: "وهو أيضا أولى من قول من قال: إنه جمع (أبنى) مقصور على وزن (أفعل)، اسم جمع للأبناء، صغر وجمع بالواو والنون " [٥]. ولهذه اللفظة تقدير آخر عند بعض النحاة الذين ذهبوا إلى أن (أبيني) تصغير (بني) جمع (ابن) مضافا إلى النفس [٦].

والشكل الآتي يوضح أصل هذه اللفظة كما يراه ابن الحاجب:[٧]

ابن تصغير ← بني جمع ← بنيون إضافة ← بنيوي

قلب الواو ياء ← بنيي قلب اللام إلى موضع الفاء ← وبيني قلب الواو المضمومة همزة أبيني

(٢) استحللتم فروجهن بكلمة الله[٨]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في موضع واحد فقط في كتابه (الأمالي)، وهو من الأحاديث الصحيحة التي صرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص) ؛ إذ يقول: " وقال مساليا على قوله (ص): ... " [٩].

ويعد هذا الحديث من الشواهد الحديثية التي أوردها ابن الحاجب لنفي ما قد توحي به بعض ألفاظها وتوجيهها على غير ظاهرها .

فقد نفى ابن الحاجب في هذا الحديث ما قد يوحيه ظاهره من إطلاق لفظ المفرد على الاثنين ؛ أي: إطلاق (كلمة الله) للدلالة على لفظ التزويج ولفظ النكاح ؛ إذ لا يطلق المفرد على الاثنين – فيما يراه ابن الحاجب – إلا فيما كان معلوما بالعادة ؛ كقولك: أبصرته بعيني، وسمعته بأذني [١٠].

ويكشف هذا الحديث عن سمة من سمات منهج ابن الحاجب في مناقشة أدلة ثبوت أحكامه، وتتمثل في إطلاق مجموعة من الحجج الافتراضية التي يمكن أن تدحض أدلته، وهي حجج يفترضها ابن الحاجب نفسه ويرد عليها من باب سد الذرائع ورد ما قد يمكن أن يثير الشكوك في رأيه، وذلك مثل قوله:

١- " ولو سلم صحة إطلاق المفرد ههنا على الاثنين لامتنع أيضا من جهة..."[١١].

٢- " ولو سلم أن الإنكاح يقع بهما ؛ فليس في اللفظ ما يشعر أنه لا استحلال إلا بذلك..."[١٢].

٣- " ولو سلم أن في اللفظ ما يشعر بالحصر فعندنا ما يأباه ... " [١٣].

وقد فسرت (كلمة الله) الواردة في الحديث تفسيرات مختلفة منها:[١٤]

* أن المراد بها: قوله تعالى: " فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان "[١٥] .
* أن المراد بها: إباحة الله الزواج وإذنه فيه، أو إذنه في النكاح والتسري .

(٣) ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أساوئكم أخلاقا الثرثارون المتفيهقون[١٦]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في كتابيه: (الإيضاح)[١٧] و (الأمالي)[١٨]، وهو من الأحاديث التي صرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص) ؛ إذ يقول: " وكذلك قوله عليه السلام: ... " [١٩].

وقد كشف هذا الحديث عن الخلاف بين ابن الحاجب والزمخشري في توجيه هذا الحديث؛ فقد حمل ابن الحاجب قول الزمخشري في المفصل: " وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام: ألا أخبركم ... " [٢٠] على أن الزمخشري يقصد حمل قوله (ص): (أحبكم) و (أقربكم) و (أبغضكم) و (أبعدكم) على إضافة (أفعل) للتفضيل، وحمل قوله (ص): (أحاسنكم) و (أساوئكم) على إضافة (أفعل) للتخصيص كما في قولهم: الناقص و الأشج أعدلا بني مروان؛ أي: عادلا بني مروان[٢١] .

وقد استند ابن الحاجب في هذا التفسير لكلام الزمخشري إلى قوله في المفصل متحدثا عن وجهي إضافة (أفعل): " فأنت على الأول يجوز لك توحيده في التثنية والجمع وأن لا تؤنثه ... وعلى الثاني ليس لك إلا أن تثنيه وتجمعه وتؤنثه "[٢٢] . يقول ابن الحاجب: " فالظاهر أنه أراد بالوجهين: المعنى الأول والمعنى الثاني، وهو غير مستقيم باعتباره المعنى ... والظاهر أنه لم يقصد إلا المعنيين، وتوهم أن الجمع للوجه الثاني، وهو غير مستقيم ؛ لأن الجمع لا ينافى أن يكون في الوجه الأول "[٢٣] . وقد فسر ابن يعيش في شرحه للمفصل كلام الزمخشري على هذا النحو الذي ذهب إليه ابن الحاجب[٢٤] .

وقد رد ابن الحاجب ما يقتضيه هذا التفسير لكلام الزمخشري من حمل (أحاسنكم) على الوجه الثاني لإضافة (أفعل) الذي يراد به التخصيص لا التفضيل، فقد ذهب ابن الحاجب إلى أن حمل (أحاسنكم) على هذا الوجه يقتضي أن يكون (الأحاسن) من غير المخاطبين، وأن لا يكون الاشتراك في الحسن لازما، وهو غير جيد وغير مستقيم من وجهة نظره [٢٥].

وقد أجاز ابن الحاجب حمل (أحاسنكم) على الوجه الأول لإضافة (أفعل) الذي يراد به التفضيل، والذي لا يمتنع فيه جمع (أفعل) ؛ وحينئذ يكون (الأحاسن) – من وجهة نظر ابن الحاجب – المخاطبين المقصودين، ويكون اشتراكهم في حسن الخلق لازما [٢٦].

وقد ذهب ابن الحاجب في موضع آخر إلى حمل (أحبكم) و (أقربكم) و (أبغضكم) و (أبعدكم) على الوجه الثاني لإضافة (أفعل) الذي يراد به التخصيص، ورد جواز حملها على الوجه الأول لإضافة (أفعل) الذي يراد به

التفضيل ؛ لأن حملها على هذا الوجه يلزم أن يكون المخاطبون محبوبين مبغوضين مقربين مبعدين في الوقت ذاته، وهو غير جائز من وجهة نظره. وأما حملها على الوجه الثاني فهو يقتضي اشتراكهم في الصفة دون اشتراكهم عنده فيها ؛ ويكون المعنى حينئذ: أحب المحبوبين منكم وأقرب المقربين منكم وهكذا [٢٧].

ويلاحظ أن ابن الحاجب قد خالف أغلب النحاة الذين ذهبوا إلى أن تثنية (أفعل) أو جمعه جائز في الوجه الأول وواجب في الوجه الثاني إذا كان ما قبل (أفعل) المضاف إلى معرفة غير مفرد[٢٨] ؛ فقد ذهب ابن الحاجب إلى جواز الإفراد أو المطابقة في العدد مطلقا في الحالتين ؛ إذ يقول: " وأما تثنيته فلا يلزم منها أن يكون هو الذي حمله على أن يكون بمعنى (فاعل) ؛ لأن تثنية المضاف وجمعه في باب (أفعل) التفضيل جائز بالاتفاق "[٢٩] .

والظاهر لي أن ابن الحاجب قد تسرع في اتهام الزمخشري وتفسير حديثه ؛ فلربما أراد الزمخشري باجتماع الوجهين في هذا الحديث: اجتماعهما في: (أحاسنكم) و (أساوئكم) ؛ حيث تحمل الأولى – كما ذهب ابن الحاجب – على الوجه الأول، بينما تحمل الأخرى على الوجه الثاني ؛ إذ لا يجوز – من وجهة نظري – حملها على إضافة (أفعل) للتفضيل ؛ لأنه يقتضي اشتراك المخاطبين في سوء الخلق، ولربما أراد الزمخشري بالوجهين: وجهي استعمال (أفعل) المضافة إلى معرفة للتفضيل إذا سبقت بغير مفرد، وحمل الحديث كله على الوجه الأول كابن عقيل .

فقد ذهب ابن عقيل في توجيه هذا الحديث إلى أنه محمول كله على الوجه الأول الذي يراد به التفضيل ؛ فقد ذهب إلى أن: (أحبكم) و (أقربكم) و (أبغضكم) و (أبعدكم) محمولة على استعمال (أفعل) للتفضيل دون مطابقة كالمجرد، وأما (أحاسنكم) و (أساوئكم) فهي محمولة على استعمال (أفعل) للتفضيل كالمقرون بالألف واللام الذي تجب فيه المطابقة[٣٠] .

(٤) أو مخرجي هم ؟[٣١]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في موضع واحد فقط في كتابه (الأمالي)، وهو من الأحاديث الصحيحة التي

صرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص) ؛ إذ يقول: " وبذلك جاء قوله عليه السلام: ... "[٣٢] .

ويعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب التي استشهد بها في إثبات مسألة نحوية مؤداها: أن الصفة (المشتق) الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام الرافعة لمضمر في مثل قولك: (أقائم هو؟) يتعين فيها الخبرية خلافا لتلك الرافعة للظاهر ؛ ومن ثم يجب في مثل ذلك المطابقة بين الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر في العدد، وهو ما جاء به الحديث . وقد ذهب ابن الحاجب إلى أن المضمر لم يجر في ذلك مجرى الظاهر لما يؤدي إليه من جعل المتصل منفصلا مع إمكانية اتصاله[٣٣] .

ويلاحظ أن حديث ابن الحاجب حول هذا الشاهد الحديثي وتلك المسألة قد أظهر ولعه بالقياس في إثبات أحكامه ؛ فقد ذهب إلى أن قولك: (أقائم هو ؟) مقيس على قولك: (يقوم هو)، فالضمير في الجملة الثانية لا يجوز فيه أن يكون فاعلا والفعل مجردا عن الضمير المتصل، وكذلك الحال في الجملة الأولى التي لا يجوز فيها أن يكون الضمير فاعلا سد مسد الخبر والمبتدأ المشتق مجردا عن الضمير المتصل[٣٤] . يقول ابن الحاجب: " وكذلك: أقائم هو؟؛ لأنه فرعه ومحمول عليه "[٣٥] .

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن هذا الحديث يمكن حمله على لغة (أكلوني البراغيث) التي تجيز المطابقة بين الفعل أو الوصف وما أسند إليه في العدد[٣٦] .

(٥) بعثت إلى الأحمر والأسود[٣٧]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في موضع واحد فقط في كتابه (الإيضاح)، وهو من الأحاديث الصحيحة التي صرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص)؛ إذ يقول: " ومنه: حديثه عليه أفضل السلام ... "[٣٨] .

وقد استشهد ابن الحاجب بهذا الحديث في مسألة لغوية دلالية هي: إطلاق لفظي: (الأحمر) و (الأسود) على العجم والعرب ؛ لأن الشقرة على العجم أغلب . وقد أورد ابن الحاجب هذا الحديث في سياق شرحه لمقدمة صاحب المفصل[٣٩] .

وقد ذهب ثعلب إلى أن العرب قد خصوا العجم بلفظة (الأحمر) دون (الأبيض) ؛ لأن العرب لا تقول: (رجل أبيض) من بياض اللون ؛ وإنما (الأبيض) عندهم: الطاهر النقي من العيوب [٤٠].

وقيل في تفسير الحديث: إنه أراد بـــ (الأحمر) و (الأسود): الجن والإنس، وقيل: أراد بـــ (الأحمر): الأبيض مطلقا ؛ لأن العرب تقول: (امرأة حمراء) أي: بيضاء[٤١] .

(٦) تهراق الدماء[٤٢]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في موضع واحد فقط في كتابه (الأمالي)، وهو من الأحاديث الصحيحة التي لم يصرح ابن الحاجب بكونها من الحديث الشريف؛ إذ يقول: " قولهم: تهراق الدماء ... " [٤٣].

ويلاحظ أن هذا الحديث يعد أحد حديثين[٤٤] استشهد ابن الحاجب ببعض ما ورد فيهما من كلام راويي الحديثين ؛ وهو ما يكشف عن إحدى سمات منهج ابن الحاجب الاستشهادي بالحديث الشريف ؛ فابن الحاجب لا يفرق في استشهاده بالحديث بين كون اللفظ المستشهد به من كلام راوي الحديث أو من كلام سيد المرسلين (ص)، وهو في ذلك يخالف كثيرا من النحاة الذين صرحوا بعدم إجازتهم الاستشهاد بما ثبتت روايته بالمعنى أو ما كان من كلام راوي الحديث[٤٥] .

ويعد هذا الحديث من الأحاديث التي أوردها ابن الحاجب لتوجيه بعض ألفاظها إعرابيا، وهو من الشواهد التي تحتمل بعض ألفاظها وجوها إعرابية يستحسنها ابن الحاجب دون رد أحدها. فقد ذهب ابن الحاجب إلى أن لفظة (الدماء) الواردة في الحديث الشريف تحتمل أربعة أوجه إعرابية جائزة عنده:[٤٦]

- الرفع على البدل من الضمير في (تهراق) .
- النصب بفعل مقدر تقديره: تهريق .
- النصب على التمييز .

- النصب على توهم التعدي إلى مفعول ثان ؛ لأن الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهمزة في (أراق) فعدي الفعل بها إلى مفعول آخر .

ويلاحظ أن الوجه الإعرابي الثالث من الأوجه السابقة يكشف عن إحدى سمات مدرسة ابن الحاجب النحوية ؛ فابن الحاجب قد أخذ بمذهب الكوفيين في إجازته مجيء التمييز معرفة خلافا لما عرف عنه من نزعته البصرية الواضحة . فقد ذهب البصريون إلى أن التمييز يبين ما قبله كما أن الحال يبين ما قبله ؛ ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة، وما ورد في بعض الشواهد معرفا بالألف واللام محمول عند البصريين على التشبيه بالمفعول [٤٧]. وتعريف التمييز مذهب الكوفيين وابن الطراوة [٤٨].

وقد نسب ابن هشام لابن مالك القول بأن لفظة (الدماء) الواردة في الحديث الشريف مفعول للفعل (تهراق)، وأصله (تهريق) ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا ؛ كقولهم: (جاراة) في: (جارية)، و (ناصاة) في: (ناصية)، و (بقى) في: (بقي) [٤٩]. وقد رد هذا الرأي ابن هشام بقوله: " وهذا مردود؛ لأن شرط ذلك تحرك الياء "[٥٠] .

(٧) الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة[٥١]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في موضع واحد فقط في كتابه (الأمالي)، وهو من الأحاديث الصحيحة التي صرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص) ؛ إذ يقول: " مجيبا عن قوله (ص): ... " [٥٢].

ويعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي أوردها في مسائل غير نحوية أو صرفية أو لغوية، وهو من الأحاديث التي أوردها ابن الحاجب لنفي ما قد يوحي به ظاهرها وحملها على غير ذلك .

فقد نفى ابن الحاجب أن تكون فيه دلالة على أن في الجنة شبابا وغير شباب، وهو ما يتعارض مع ما جاءت به أحاديث أخرى[٥٣] . وقد حمله ابن الحاجب على وجهين هما:[٥٤]

- أنه (ص) سماهما باعتبار الوقت الذي كانا فيه شابين عند الإخبار بذلك .
- أن الإضافة في قوله (ص): " شباب أهل الجنة " توضيح باعتبار بيان العام بالخاص؛ فالشباب يطلق على من في الجنة ومن في غيرها، وخصص شياعه بقوله (ص): "أهل الجنة" .

وقد حمل الكفوي هذا الحديث على ما شاع في العرف ؛ فمن لم يتجاوز الستين يعد في العرف شابا لا شيخا[٥٥] .

(٨) صلاة الليل مثنى مثنى[٥٦]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في كتاب (الأمالي)، وهو الحديث الوحيد الذي استشهد به في موضعين في الكتاب ذاته[٥٧]، وهو من الأحاديث الصحيحة التي صرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص) ؛ إذ يقول: " فمثال الخبر قوله عليه السلام:...."[٥٨].

وقد استشهد ابن الحاجب بهذا الحديث في موضعين لغرضين هما:

- إثبات مسألة نحوية مؤداها: أن كل متعدد نسب إليه عدد أو ما في معناه – خبرا أو صفة أو حالا – معناه الحكم على كل واحد من آحاده بأنه على نحو الواحد من العدد المكرر ؛ فالمعنى: صلاة الليل اثنتان اثنتان . وقد ذهب ابن الحاجب إلى أن (مثنى) الثانية توكيد لفظي؛ كأنه قال: اثنتان اثنتان، اثنتان اثنتان[٥٩] .
- نفي ما قد يتبادر إلى الذهن وتوجيهه على غير ظاهره ؛ فقد ذهب ابن الحاجب إلى أن تفسير الحديث بمعنى: (صلاة الليل اثنتان اثنتان) لا ينبغي أن يؤخذ على أن (مثنى) موضوع بمعنى (اثنتان) منفردا ؛ وإنما معنى كل واحدة منهما: (اثنتان اثنتان)، وكررت للتأكيد[٦٠] . وتكرار (مثنى) في الحديث لإفادة التوكيد مذهب ابن هشام والأشموني[٦١] .

(٩) صواحبات يوسف[٦٢]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في موضع واحد فقط في كتابه (الإيضاح)، وهو من الأحاديث الصحيحة التي لم يصرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص)[٦٣] .

وقد أورد ابن الحاجب هذا الحديث – نقلا عن ابن بابشاذ – في إجازة جمع ما جاء على صيغة منتهى الجموع جمع السلامة للمبالغة، وقد أورده ابن الحاجب في سياق كلام ابن بابشاذ في هذه المسألة دون تعليق منه ؛ وكأنه على سبيل الاستئناس به وبقوله[٦٤] .

وقد ذهب المطرزي إلى أن لفظة (صواحبات) الواردة في الحديث جاءت قياسا على: (جمالات) و (رجالات)، وهو – من وجهة نظره – قليل[٦٥] . وذهب الرضي إلى أن جمع ما جاء على صيغة منتهى الجموع جمع السلامة غير ممتنع ؛ وإن لم يكن قياسا مطردا[٦٦] .

وتطلق (صواحب يوسف) أو (صواحبات يوسف) على النساء عند شكايتهن وذم أخلاقهن[٦٧] .

(١٠) كان رسول الله (ص) أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان[٦٨]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في موضع واحد فقط في كتابه (الأمالي)، وهو من الأحاديث الصحيحة التي لم يصرح ابن الحاجب بكونها من الحديث الشريف؛ إذ يقول: " وقال ممليا بدمشق سنة أربع عشرة على قولهم: ... "[٦٩] .

ويلاحظ أن هذا الحديث يعد أحد حديثين[٧٠] استشهد ابن الحاجب ببعض ما ورد فيهما من كلام راويي الحديثين ؛ وهو ما يكشف عن إحدى سمات منهج ابن الحاجب الاستشهادي بالحديث الشريف ؛ فابن الحاجب لا يفرق في استشهاده بالحديث بين كون اللفظ المستشهد به من كلام راوي الحديث أو من كلام سيد المرسلين (ص)، وهو في ذلك يخالف كثيرا من النحاة الذين صرحوا بعدم إجازتهم الاستشهاد بما ثبتت روايته بالمعنى أو ما كان من كلام راوي الحديث[٧١] .

ويعد هذا الحديث من الأحاديث التي أوردها ابن الحاجب لتوجيه بعض ألفاظها إعرابيا، وهو من الشواهد التي تحتمل بعض ألفاظها وجوها إعرابية يختار منها ابن الحاجب ما يراه ويرد الأخرى .

فقد ذهب ابن الحاجب إلى أن لفظة (أجود) الثانية تحتمل الرفع والنصب، وقد اختار ابن الحاجب الرفع فيها دون النصب محتجا على صدق رأيه بأنه لو جاز في اللفظة النصب لم تكن خبرا لإضافتها إلى (ما يكون)، فهو كون ولا يستقيم الخبر بالكون عما ليس بكون[٧٢] . وفي رفع (أجود) الثانية عند ابن الحاجب أربعة أوجه:[٧٣]

- أن يكون (أجود) مبتدأ خبره (في رمضان)، والجملة بتمامها خبرا لـــ (كان) .
- أن يكون (أجود) بدل اشتمال من الضمير في (كان) .
- أن يكون (أجود) اسما لـــ (كان) التي حذف خبرها وقامت الحال مقامه .
- أن يكون (أجود) اسما لـــ (كان) وخبرها (في رمضان) .

(١١) كالشاة العائرة بين الغنمين[٧٤]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في موضع واحد فقط في كتابه (الإيضاح)، وهو من الأحاديث الصحيحة التي لم يصرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص) ؛ إذ يقول: " مثل قوله: ... "[٧٥] .

وقد استشهد ابن الحاجب بهذا الحديث على جواز تثنية الجمع، وهو قليل – من وجهة نظره – لأن مفرده يعطي ما تعطي التثنية ؛ فيقع ذكر التثنية ضائعا [٧٦].

وقد استحسن ابن الحاجب مجيء الجمع مثنى في هذا الحديث ؛ لما يحتاج فيه من ذكر الجمع مثنى . يقول ابن الحاجب: " فلذلك يستحسن مثل ذلك ؛ فإنه لا يمكن التعبير بمجرد الجمع "[٧٧] .

وقد ذهب الزمخشري والمطرزي إلى الاستشهاد بهذا الحديث الشريف على جواز تثنية الجمع على تأويل: الجماعتين والفرقتين[٧٨] .

(١٢) كما تكونوا يولى عليكم[٧٩]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في موضع واحد فقط في كتابه (الإيضاح)، وهو من الأحاديث التي لم يصرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص) ؛ إذ يقول: " وعليه حمل ما يروى: ... " [٨٠].

وقد استشهد ابن الحاجب بهذا الحديث في إثبات ورود مسألة نحوية على سبيل الشذوذ ؛ إذ يقول: " فأما تشبيه (ما) بـــ (أن) في العمل فأبعد، وعليه حمل ما يروى ... فجاء (تكونوا) محذوفا نونه، والوجه إثباته " [٨١].

فابن الحاجب يستشهد بهذا الحديث في إثبات لغة بعيدة غير مقيسة – من وجهة نظره – دون أن ينكر هذه اللغة ؛ لورود شاهد حديثي يدعمها.

وقد تعقب ابن هشام ابن الحاجب في إيراده هذا الحديث شاهدا على جواز إعمال (ما) حملا على (أن)، فهذه الرواية – من وجهة نظر ابن هشام – غير معروفة، والمعروف في روايته: (كما تكونون)[٨٢]. وقد ثبت لي أن هذا الحديث قد ورد بروايتين: إحداهما: الرواية التي ذكرها ابن الحاجب، وهي رواية ضعيفة مرسلة[٨٣]، والأخرى: الرواية التي أثبتها ابن هشام والرضي [٨٤].

(١٣) كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران وآسية ابنة مزاحم، وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام[٨٥]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في موضع واحد فقط في كتابه (الأمالي)، وهو من الأحاديث الصحيحة التي صرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص)؛ إذ يقول: " وقال مماليا وقد سئل عن قوله (ص): ... " [٨٦].

ويعد هذا الحديث من الشواهد التي استشهد ابن الحاجب بها في مسائل غير نحوية أو صرفية أو لغوية، وقد استشهد ابن الحاجب بهذا الحديث لنفي ما قد يوحي به ظاهره وحمله على غير ذلك .

فقد نفى ابن الحاجب أن يكون في الحديث دلالة على تفضيل أحد القبيلين على الآخر، وقاس ذلك على قولك: (زيد أفضل القوم، وعمرو أفضل القوم)، ولا تفضيل لأحدهما على الآخر[٨٧] .

(١٤) لا صلاة إلا بطهور[٨٨]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في موضع واحد فقط في كتاب (الأمالي)، وهو من الأحاديث الصحيحة التي صرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص) ؛ إذ يقول: " وكذلك قوله (ص): ... "[٨٩] .

وقد استشهد ابن الحاجب بهذا الحديث في إثبات مسألة نحوية تتمثل في أن: الإثبات بعد النفي في الاستثناء في نحو: (ما زيد إلا بشر) يفيد إثبات الصفة لما قبل (إلا) دون غيرها من الصفات المتوهمة التي تضاد ذلك، ودون نفيها عما عداه، ودون نفي ما عداها من الصفات عنه . وذلك خلافا للإثبات بعد النفي في الاستثناء المفرغ – في نحو: ما جاءني إلا زيد – الذي يفيد الحصر[٩٠] . يقول ابن الحاجب: " فإن المعنى إثبات الطهارة للصلاة المشروعة لا إثبات الطهارة لها خاصة حتى يلزم أنها إذا وجدت وجدت ؛ إذ قد توجد الطهارة ولا تكون الصلاة مشروعة لفوات شرط آخر"[٩١] .

ويكشف هذا الحديث عن سمة من سمات منهج ابن الحاجب في مناقشة أدلة ثبوت أحكامه، وتتمثل في إطلاق مجموعة من الحجج الافتراضية التي يمكن أن تدحض أدلته، وهي حجج يفترضها ابن الحاجب نفسه ويرد عليها من باب سد الذرائع ورد ما قد يمكن أن يثير الشكوك في رأيه، وذلك مثل قوله: " فإن قلت: فيلزم أن يكون ثم منفي عام، وهذا مثبت منه دونه ؛ فيكون المعنى إثبات هذه الصفة له دون غيرها من الصفات .... فالجواب: أنه كان قياس هذا الباب، ولكنه أتى على غير ذلك لأمرين: ..."[٩٢] .

(١٥) لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم[٩٣]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في كتابيه: (الإيضاح)[٩٤] و (الأمالي)[٩٥]، وهو من الأحاديث الصحيحة التي صرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص) ؛ إذ يقول: " وقد جاء في الحديث عنه عليه السلام ... " [٩٦]، ويقول: " قوله (ص): لا يموت لأحد ..."[٩٧].

وقد أورد ابن الحاجب هذا الحديث في سياق حديثه عن الفعل المضارع المنصوب الواقع بعد الفاء في جواب النفي في نحو قولك: (ما تأتينا فتحدثنا) ؛ فقد ذهب ابن الحاجب إلى أن: (ما تأتينا فتحدثنا) محمول على وجهين: أحدهما: أن يكون الأول (تأتينا) سببا للثاني (تحدثنا)، وانتفى السبب فانتفى المسبب ؛ فكأنه قال: ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟، والآخر: أن الفعل الثاني لم يقع عقيب الفعل الأول ؛ فكأنه نفى وقوعهما بصفة أن يكون الثاني عقيب الأول[٩٨] .

وقد حمل ابن الحاجب الحديث على الوجه الثاني ؛ لأن المقصود من النفي – من وجهة نظره – نفي المس عقيب الموت المذكور[٩٩]، يقول ابن الحاجب: " فلا يستقيم على الوجه الأول ؛ إذ لا يقدر موت الولد سببا للمس حتى ينتفي لانتفائه، بل الأمر بالعكس " [١٠٠]. وقد استشهد ابن الحاجب بهذا الحديث في (الإيضاح) و (الأمالي) معا، وحديثه في أحد الموضعين لا يختلف عن حديثه في الموضع الآخر .

وقد حمل سيبويه: (ما تأتينا فتحدثنا) على وجهين: أحدهما: الوجه الأول الذي ذهب إليه ابن الحاجب، والآخر: أنه محمول على معنى: ما تأتينا أبدا إلا لم تحدثنا ؛ أي: منك إتيان كثير ولا حديث منك [١٠١]. وإليه ذهب الزمخشري[١٠٢] .

وقد فسر ابن الحاجب كلام سيبويه تفسيرا جديدا – أظنه – لم يسبق إليه ؛ فقد ذهب ابن الحاجب إلى أن الوجه الثاني الذي ذكره سيبويه إنما هو صورة من صور هذه المسألة التي ذهب إليها ابن الحاجب ووجه عليها الحديث السابق، فكأنه أراد – من وجهة نظر ابن الحاجب – التمثل لبعض صورها[١٠٣]، يقول ابن الحاجب: " ولا يستقيم أن يحمل على تفسير

سيبويه بالكثرة ؛ إذ ليس المقصود أن يموت ثلاثة من الولد لكل أحد يقع كثيرا ولكن لا يحصل بعده مس، وإنما المقصود أن مس النار لا يكون مع موت ثلاثة من الولد، كما أن المقصود ثم أن الحديث لا يكون بعد الإتيان، واتفق أن من صور المسألة أن يقع الأول كثيرا ولا يقع الثاني؛ فمثلها سيبويه ليتضح ويتبين الفصل بينه وبين المعنى الأول لأنه يخالفه في ذلك، لا على أن ذلك ملازم له لما تبين من المعنى " [١٠٤].

وقد فسر المطرزي وابن الأثير (تحلة القسم) بأنها: مثل في القليل المفرط في القلة[١٠٥]، والمعنى عند ابن الأثير: " لا تمسه النار إلا مسة يسيرة مثل تحلة قسم الحالف، ويراد بتحلته: الورود على النار والاجتياز بها "[١٠٦] .

وقد حمل الأزهري قوله (ص): (إلا تحلة القسم) على وجهين: أحدهما: أن المراد بها قوله تعالى: " وإن منكم إلا واردها " [١٠٧]، والآخر: أنه يراد بها: التعزير الذي لا يصيبه منه مكروه[١٠٨] .

(١٦) لتأخذوا مصافكم[١٠٩]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في موضع واحد فقط في كتابه (الإيضاح)، وهو من الأحاديث الصحيحة التي صرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص)؛ إذ يقول: " ومنه ما روي في الصحيح من قوله عليه السلام: ... " [١١٠].

وقد استشهد ابن الحاجب بهذا الحديث في إثبات جواز دخول لام الأمر على الفعل المضارع للفاعل المخاطب في لغة قليلة؛ إذ يقول: " إلا في لغة قليلة يدخلونها على الفعل وإن كان للفاعل المخاطب ؛ فيقولون: لتضرب أنت " [١١١].

ويعد هذا الحديث من شواهد الكوفيين في إعراب الفعل الأمر، فالفعل الأمر عندهم معرب مجزوم بلام الأمر ؛ لأن أصل (افعل) عندهم: (لتفعل)، ولما كثر ذلك في كلام العرب وجرى على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال ؛ فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفا[١١٢] .

ولام الأمر – عند أغلب النحاة – يؤمر بها الغائب، ولا تكون للشاهد إلا في لغة قليلة ؛ فدخول اللام على فعل المتكلم قليل، وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب[١١٣] . وقد ذهب الرضي إلى أن إدخال لام الأمر في المضارع المخاطب جائز على قلة ؛ لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة ؛ فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا[١١٤] .

(١٧) لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده[١١٥]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في موضع واحد فقط في كتابه (الأمالي)، وهو من الأحاديث الصحيحة التي صرح ابن الحاجب بكونها من كلام الرسول (ص) ؛ إذ يقول: " كما في الحديث: ... " [١١٦].

وقد استشهد ابن الحاجب بهذا الحديث في إثبات مسألة بديعية بلاغية مؤداها: أنه من البديع في باب المبالغة التعبير عن الجنس في باب الذم بالأنقص والأخس، وفي باب المدح بالأكبر والأعلى[١١٧] ؛ إذ يقول: " وقد تبالغ فتذكر ما لا يقطع به تقليلا كما في الحديث ... وقد علم أنه لا يقطع بالبيضة " [١١٨].

وقد حمل هذا الحديث عند علماء الحديث واللغة على ثلاثة وجوه:

- أن لفظتي (البيضة) و (الحبل) الواردتين في الحديث محمولتان على: (الخوذة) و (حبل السفينة) . وهو قول يحيى بن أكثم وابن الأثير[١١٩].
- أنه لما نزلت آية قطع يد السارق قال النبي (ص) هذا الحديث على ظاهر ما نزل عليه، ثم أعلمه الله أن القطع لا يكون إلا في ربع دينار فما فوقه . فهذا الموضع ليس موضع تكثير لما يأخذه السارق؛ وإنما هو موضع تقليل تعييرا للسارق وتنفيرا للناس عنه. وهو قول ابن قتيبة [١٢٠].

- أن هذا الحديث محمول على المبالغة في باب الذم ؛ فمن البديع في باب المبالغة التعبير عن الجنس في باب الذم بالأنقص والأخس . وهو قول ابن الحاجب .

(١٨) واجعله الوارث منا[١٢١]

يعد هذا الحديث من شواهد ابن الحاجب الحديثية التي استشهد بها في: (الإيضاح)[١٢٢] و(الأمالي)[١٢٣] معا، وهو من الأحاديث الصحيحة التي صرح ابن الحاجب بكونها من الحديث الشريف؛ إذ يقول: " فأما ما جاء من قولهم في الدعوة المرفوعة: واجعله الوارث منا ..."[١٢٤].

وقد كشف هذا الحديث عن تناقض واضح في آراء ابن الحاجب، وبيان ذلك على النحو الآتي:

- استشهد ابن الحاجب بهذا الحديث في (الإيضاح) حاملا إياه على وجهين: أحدهما: أن يكون الضمير في (اجعله) من باب إضمار المصدر ؛ فهو على تقدير: واجعل جعلي الوارث منا، وهو مذهب الزمخشري[١٢٥]، والآخر: أن يكون الضمير مفعولا أول راجعا إلى ما تقدم ذكره في الحديث من الأسماع والأبصار ؛ وحينئذ تكون لفظة (الوارث) مفعولا ثانيا[١٢٦] . وظاهر كلام ابن الحاجب في (الإيضاح) يوحي بتجويزه الوجهين دون رد أحدهما، وإن كان يلاحظ من سياق حديثه ميله إلى توجيه الحديث على الوجه الأول ؛ إذ يقول: " وهذا معنى مقصود للعقلاء والصالحين "[١٢٧] . وتجويز الاحتمالين مذهب ابن يعيش [١٢٨].
- استشهد ابن الحاجب بهذا الحديث في (الأمالي) مصرحا بوجوب حمله على إضمار المصدر، ومؤكدا عدم جواز حمله على الوجه الثاني ؛ إذ يقول: " محتمل عندي أن يوجه على أن الضمير في (واجعله) ضمير المصدر المؤكد لـــ (جعل)، تقديره: اجعل جعلا، وبعض الناس يقول: إنه ضمير المقدم ذكره مما عدد من الأسماع والأبصار وغيرها، وهذا باطل من حيث اللفظ والمعنى "[١٢٩] .

- ناقض ابن الحاجب نفسه مرة أخرى في (الأمالي) ؛ فبعد تصريحه السابق ببطلان قول من ذهب إلى حمل الحديث على الوجه الثاني نراه يصرح في ختام حديثه بتجويز الاحتمالين معا في هذا الحديث ؛ إذ يقول: " فقد حصل مما ذكرناه تجويز الاحتمالين، والتقدير على الأول: واجعله الوارث مستقرا منا ؛ فيكون (مستقرا) المفعول الثاني، وعلى الاحتمال الآخر يكون (الوارث) هو المفعول الثاني، والضمير المفعول الأول"(١٣٠).

نتائج البحث

- يعد ابن الحاجب من النحاة الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث في القضايا النحوية والصرفية، ولكنه كان مقلا – على غرار من سبقه من كبار النحاة – في شواهده الحديثية ؛ فقد استشهد ابن الحاجب بثمانية عشر حديثا فقط في كتابيه: "الإيضاح في شرح المفصل" و "الأمالي" في اثنين وعشرين موضعا، منها: خمسة أحاديث في الإيضاح فقط، وعشرة أحاديث في الأمالي فقط، وثلاثة أحاديث مكررة في الإيضاح والأمالي معا، وهذه الأحاديث المكررة هي:

م	الحديث الشريف	الأمالي	الإيضاح
١	ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني ...	٣١٥	٤١٢/١
٢	لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم	٧٧٧	١٦/٢
٣	واجعله الوارث منا	٤٣٧	٢٤٢/١

ومن الملاحظ أن استشهاد ابن الحاجب بالحديث الواحد داخل الكتاب الواحد لا يكون إلا في موضع واحد منه، وذلك في جميع شواهده الحديثية إلا حديثا واحدا استشهد به ابن الحاجب في كتابه الأمالي في موضعين، وهو: قوله (ص): " صلاة الليل مثنى مثنى " .

- جاءت جل شواهد ابن الحاجب الحديثية في مسائل نحوية وصرفية ؛ فقد استشهد ابن الحاجب بعشرة أحاديث في مسائل نحوية وأربعة أحاديث في مسائل صرفية، بينما لم تتجاوز شواهده الحديثية في مسائل أخرى لغوية ودينية وبلاغية أربعة شواهد هي:

م	الحديث الشريف	الأمالي	الإيضاح
١	بعثت إلى الأحمر والأسود		٥١/١
٢	الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة	٧٦٠	
٣	كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران ...	٧٩٥	
٤	لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده	٧٩٤	

- يلاحظ أن ابن الحاجب لم يصرح بكون ما يستشهد به من الحديث الشريف في ستة مواضع هي:

م	الحديث الشريف	الأمالي	الإيضاح
١	تهراق الدماء	٧٨٩	
٢	صواحبات يوسف		١٣٩/١
٣	كان رسول الله (ص) أجود الناس ...	٧٩٠	
٤	كالشاة العائرة بين الغنمين		٥٣٣/١
٥	كما تكونوا يولى عليكم		٢٣٤/٢
٦	واجعله الوارث منا		٢٤٢/١

ويلاحظ أن العبارات التي قدمت بها تلك الأحاديث التي لم يصرح بكونها من الحديث الشريف جاءت على النحو الآتي:

م	العبارات التي قدمت بها تلك الأحاديث	الأمالي	الإيضاح
١	قولهم	٧٨٩	
٢	فقالوا		١٣٩/١
٣	على قولهم	٧٩٠	
٤	مثل قوله		٥٣٣/١
٥	وعليه حمل ما يروى		٢٣٤/٢
٦	وأما قوله		٢٤٢/١

- جاءت جل شواهد ابن الحاجب الحديثية من الأحاديث الصحيحة التي ورد ذكرها في كتب الصحاح والسنن والمسانيد ؛ ولاسيما الكتب الستة، وهذا في جميع شواهده الحديثية إلا شاهدا واحدا من الأحاديث الضعيفة، وهو قوله (ص): " كما تكونوا يولى عليكم ".
- يلاحظ أن الاستشهاد بالحديث الشريف عند ابن الحاجب يأتي على خمسة وجوه هي:

(١) إثبات مسألة نحوية أو صرفية، وذلك في ستة أحاديث هي:

م	الحديث الشريف	المسألة
١	أو مخرجي هم ؟	الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام الرافعة لمضمر في مثل: (أقائم هو؟) يتعين فيها الخبرية ؛ ومن ثم يجب المطابقة بينها وبين الضمير المتأخر الواقع مبتدأ في العدد .
٢	صلاة الليل مثنى مثنى	كل متعدد نسب إليه عدد أو ما في معناه خبرا أو صفة أو حالا معناه: الحكم على كل واحد من آحاده بأنه على نحو الواحد من العدد المكرر .
٣	كالشاة العائرة بين الغنمين	جواز تثنية الجمع .
٤	كما تكونوا يولى عليكم	جواز تشبيه (ما) بـــ (أن) في العمل .
٥	لا صلاة إلا بطهور	الإثبات بعد النفي في الاستثناء في نحو: (ما زيد إلا بشر) يفيد إثبات الصفة لما قبل (إلا) دون غيرها من الصفات المتوهمة التي تضاد ذلك، ودون نفيها عما عداه .
٦	لتأخذوا مصافكم	جواز دخول لام الأمر على الفعل المضارع وإن كان للفاعل المخاطب .

(٢) إثبات مسألة لغوية أو بلاغية، وذلك في حديثين هما:

م	الحديث الشريف	المسألة
١	بعثت إلى الأحمر والأسود	إطلاق لفظي "الأحمر" و "الأسود" على العجم والعرب لأن الشقرة على العجم أغلب .
٢	لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده	من البديع في باب المبالغة أن يعبر عن الجنس في باب الذم بالأنقص والأخس .

(٣) إثبات الحديث كما ورد في أقوال النحاة على سبيل الاستئناس بأقوالهم دون تعليق من ابن الحاجب، وذلك في موضع واحد نقل فيه ابن الحاجب عن ابن بابشاذ الاستشهاد بقوله (ص): "صواحبات يوسف" على جواز جمع صيغة منتهى الجموع جمع السلامة للمبالغة.

(٤) نفي ما يوحي به ظاهر الحديث وتوجيهه على غير ظاهره، وذلك في أربعة أحاديث هي:

م	الحديث الشريف	المراد نفيه
١	استحللتم فروجهن بكلمة الله	أن يكون الحديث من باب إطلاق المفرد على الاثنين .
٢	الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة	أن يكون في الحديث دلالة على أن في الجنة شبابا وغير شباب، وهو ما يتعارض مع ما جاءت به أحاديث أخرى .
٣	صلاة الليل مثنى مثنى	أن يكون المراد أن كل واحد من (مثنى) موضوع بمعنى: (اثنتين) منفردا، وإن فسر الحديث بمعنى: اثنتين اثنتين .
٤	كمل من الرجال كثير ...	أن يكون في الحديث دلالة على تفضيل أحد القبيلين على الآخر .

(٥) أن يكون إيراد الحديث من باب التوجيه النحوي أو الصرفي لأحد ألفاظه، وذلك في ستة أحاديث . وله ثلاثة وجوه:

– أن يكون الحديث الشريف محمولا على وجوه يستحسن ابن الحاجب أحدها ويرد الأخرى.

– أن يكون الحديث محمولا على وجوه يذكرها ابن الحاجب دون رد أحدها ؛ فهي عنده سواء.

– أن يكون الحديث محمولا على وجوه يذكرها ابن الحاجب في موضع دون رد أحدها، ويذكرها في موضع آخر مصرحا برده أحدها .

- **كشفت دراسة شواهد ابن الحاجب الحديثية عن خلافاته مع بعض النحاة في باب التوجيهات النحوية والصرفية لبعض الأحاديث التي خالف فيها ابن الحاجب بعض النحاة، ويلاحظ أن ابن الحاجب لا يذكر أسماء أكثر النحاة الذين خالفهم، وهو منهج عام في كتاباته ؛ فهو لا يذكر من النحاة إلا كبارهم . ويلاحظ أن ابن الحاجب في رد خصومه لا يكتفي برد حججهم ؛ وإنما يرد كذلك ما قد يدعم رأي خصومه من حجج يفترضها بنفسه ويرد عليها دون أن يكون هناك من قال بها .**
- **كشفت دراسة شواهد ابن الحاجب الحديثية عن أخذه بمذهب الكوفيين أحيانا خلافا لما عرف عنه من نزعته البصرية الواضحة، حيث أخذ بمذهب الكوفيين الذين أجازوا في التمييز أن يكون معرفة في سياق توجيهاته النحوية للفظة (الدماء) في حديث: "تهراق الدماء".**

- كشفت دراسة شواهد ابن الحاجب الحديثية عن ولعه بالقياس في إثبات أحكامه، ومن مظاهر ذلك قياسه: (أقائم هو؟) على: (يقوم هو) ؛ فلا يجوز – عند ابن الحاجب – أن يكون الضمير في الأولى فاعلا كما لا يجوز ذلك في الثانية وتجريد الفعل عن الضمير المتصل ؛ لأن اسم الفاعل الذي يعمل عمل فعله فرعه ومحمول عليه .
- كشفت دراسة شواهد ابن الحاجب الحديثية عن تناقض في بعض آراء ابن الحاجب أحيانا في سياق توجيهاته النحوية، وتسرعه أحيانا في اتهام غيره من النحاة أو تفسير كلامهم على غير ما أرادوا .
- يلاحظ أن ابن الحاجب لم يفرق في استشهاده بالحديث بين ما كان من قول الرسول (ص) وما كان من قول الراوي ؛ فقد استشهد ابن الحاجب بما جاء في قول راوي الحديث في حديثين هما: " تهراق الدماء " و " كان رسول الله (ص) أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان " . ويعد هذا خلافا لما ذهب إليه بعض النحاة – كابن الضائع – من عدم تجويز الاستشهاد بما ثبتت روايته بالمعنى من الحديث أو ما لم يكن من قول الرسول (ص) .
- يلاحظ أن ابن الحاجب لم يستشهد ببعض الأحاديث التي شاع عند النحاة الاستشهاد بها في بعض المسائل، ومن ذلك: تركه الاستشهاد بما روي عن رسول الله (ص): "ليس من امبر امصيام في امسفر" [١٣١]، وذلك في ثنايا حديثه عن إبدال لام التعريف ميما في لغة بعض قبائل العرب، ومن المعلوم أنه قد شاع الاستشهاد بهذا الحديث في تلك المسألة عند من سبقه أو عاصره من النحاة [١٣٢].
- كشفت دراسة شواهد ابن الحاجب – ولاسيما شواهده الحديثية – عن تفسيرات جديدة قدمها ابن الحاجب لأقوال بعض النحاة، ومن ذلك تفسيره لقول سيبويه في مسألة: (ما تأتينا فتحدثنا) في سياق استشهاده بالحديث الشريف: " لا يموت لأحد ثلاثة ... " .

حواشي البحث:

========

(١) هو جزء من الحديث الشريف في وصف حجة النبي (ص)، سنن أبي داود ٣٢٩/٢ (كتاب المناسك ٦٦)، سنن النسائي ١٨١/٤ (كتاب المناسك ٢٢٩) .

(٢) الأمالي ص: ٨٧٩ .

(٣) المصدر السابق ص: ٨٧٩ .

(٤) المصدر السابق ص: ٨٧٩، ٨٨٠ .

(٥) المصدر السابق ص: ٨٨٠ . وانظر: النهاية في غريب الحديث ١٧/١، المغرب ٨٨/١ .

(٦) تهذيب اللغة ٤٩٢/١٥، النهاية في غريب الحديث ١٧/١ .

(٧) الأمالي ص: ٨٧٩ .

(٨) هو جزء من خطبة النبي (ص) في حجة الوداع، صحيح مسلم ٨٨٩/٢ (كتاب الحج ١٩)، سنن ابن ماجة ٥١٧/٤ (كتاب المناسك ٨٤)، سنن أبي داود ٣١٦/٢ (كتاب المناسك ٥٧) .

(٩) الأمالي ص: ٧٩٦ .

(١٠) المصدر السابق ص: ٧٩٦ .

(١١) المصدر السابق ص: ٧٩٦ .

(١٢) المصدر السابق ص: ٧٩٦ .

(١٣) المصدر السابق ص: ٧٩٦ .

(١٤) النهاية في غريب الحديث ١٩٩/٤، المغرب ٢٣١/٢ .

(١٥) البقرة ٢٢٩ .

(١٦) الفائق في غريب الحديث ٦٨/٤ بدون (أساوئكم أخلاقا)، وفي سنن الترمذي برواية: " إن من أحبكم إلي وأقربكم مني مجلسا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا، وإن أبغضكم إلي وأبعدكم مني مجلسا يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون " سنن الترمذي ٣٧٠/٤ (كتاب البر والصلة ٧١) . وقد ورد الحديث بألفاظه التي ذكرها ابن الحاجب في المفصل ص: ١٤١.

(١٧) الإيضاح ٤١٢/١ .

(١٨) الأمالي ص: ٣١٥ .

(١٩) المصدر السابق ص: ٣١٥ .

(٢٠) المفصل ص: ١٤١ .

(٢١) الإيضاح ٤١٢/١ .
(٢٢) المفصل ص: ١٤١ .
(٢٣) الإيضاح ٤١٢/١ .
(٢٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٣ .
(٢٥) الإيضاح ٤١٢/١ .
(٢٦) المصدر السابق ٤١٢/١ .
(٢٧) الأمالي ص: ٣١٥ .
(٢٨) المفصل ص: ١٤١، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٣، أوضح المسالك ٢٩٧/٣ .
(٢٩) الأمالي ص: ٣١٥ .
(٣٠) شرح ابن عقيل ١٠٧/٢ .
(٣١) هو جزء من حديث بدء الوحي في حواره (ص) مع ورقة بن نوفل، فتح الباري ٣٦٨/١٢ (كتاب التعبير ١)، صحيح مسلم ١٤٢/١ (كتاب الإيمان ٧٣) .
(٣٢) الأمالي ص: ٤٩٥ .
(٣٣) المصدر السابق ص: ٤٩٥، ٤٩٦ .
(٣٤) الأمالي ص: ٤٩٦ .
(٣٥) المصدر السابق ص: ٤٩٦ .
(٣٦) حاشية الصبان ٦٧/٢ .
(٣٧) هو جزء من حديث الرسول (ص): " أعطيت خمسا: بعثت إلى الأحمر والأسود، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا ... "، مسند أحمد بن حنبل ٥١٢/٣٢ .
(٣٨) الإيضاح ٥١/١ .
(٣٩) المصدر السابق ٥١/١ .
(٤٠) النهاية في غريب الحديث ٤٣٧/١، ٤٣٨ .
(٤١) المصدر السابق ٤٣٧/١ .
(٤٢) هو جزء من حديث أم سلمة رضي الله عنها، وفيه: " أن امرأة كانت تهراق الدماء "، سنن أبي داود ١٣٦/١ (كتاب الطهارة ١٠٨)، الموطأ ص: ٧٤ (كتاب الطهارة ٢٩) .
(٤٣) الأمالي ص: ٧٨٩ .
(٤٤) الحديث الآخر: " كان رسول الله (ص) أجود الناس ... " .
(٤٥) القسم الأول من شرح جمل الزجاجي لابن الضائع ص: ١١٢٠، ١١٢١، القسم الثاني من شرح جمل الزجاجي لابن الضائع ص: ٣٢٠، ٣٢١ .

(٤٦) الأمالي ص: ٧٨٩، ٧٩٠ .
(٤٧) أسرار العربية ص: ١١٥ .
(٤٨) شرح التصريح ٦١٦/١ .
(٤٩) لم أهتد إلى هذا القول عند ابن مالك، مغني اللبيب ٤٠١/٥ .
(٥٠) المصدر السابق ٤٠٢/٥ .
(٥١) سنن الترمذي ٦٥٦/٥ (كتاب المناقب ٣١) .
(٥٢) الأمالي ص: ٧٦٠ .
(٥٣) من ذلك: حديث الرسول (ص): " ينادي مناد: إن لكم أن تصحوا فلا تسقموا أبدا، وإن لكم أن تحيوا فلا تموتوا أبدا، وإن لكم أن تشبوا فلا تهرموا أبدا، وإن لكم أن تنعموا فلا تيأسوا أبدا " صحيح مسلم ٢١٨٢/٤ (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ٨) .
(٥٤) الأمالي ص: ٧٦٠، ٧٦١ .
(٥٥) الكليات ص: ٦٩٦ .
(٥٦) سنن ابن ماجة ٤٥٦/٢ (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ١٧١)، سنن أبي داود ٥٥/٢ (كتاب الصلاة ٣١٤)، سنن الترمذي ٤٩١/٢ (كتاب الصلاة ٤١٨) .
(٥٧) الأمالي ص: ٦٧٧، ٧٢٤ .
(٥٨) المصدر السابق ص: ٧٢٤ .
(٥٩) المصدر السابق ص: ٧٢٤ .
(٦٠) المصدر السابق ص: ٦٧٧، ٦٧٨ .
(٦١) شرح قطر الندى ص: ٥٢٤، أوضح المسالك ١٢٢/٤، شرح الأشموني ٥١٤/٢ .
(٦٢) هو جزء من الحديث الوارد في مرض وفاة النبي (ص)، سنن ابن ماجة ٣٩٦/٢، ٣٩٧ (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ١٤٢)، سنن النسائي ٤٣٨/١ (كتاب المساجد ٣٣٤)، مسند أحمد بن حنبل ٤٧٤/٣٢ .
(٦٣) الإيضاح ١٣٩/١ .
(٦٤) المصدر السابق ١٣٩/١ .
(٦٥) المغرب ٤٦٧/١ .
(٦٦) القسم الأول من شرح الرضي للكافية ص: ١٥٢، ١٥٣ .
(٦٧) ثمار القلوب ص: ٣٠٤ .
(٦٨) فتح الباري ١٣٩/٤ (كتاب الصوم) برواية: " كان النبي (ص) أجود الناس بالخير، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل " .
(٦٩) الأمالي ص: ٧٩٠ .

(٧٠) الحديث الآخر: " تهراق الدماء " .
(٧١) القسم الأول من شرح جمل الزجاجي لابن الضائع ص: ١١٢٠، ١١٢١، القسم الثاني من شرح جمل الزجاجي لابن الضائع ص: ٣٢٠، ٣٢١ .
(٧٢) الأمالي ص: ٧٩٠ .
(٧٣) المصدر السابق ص: ٧٩١ .
(٧٤) الحديث في وصف المنافق، والعائرة: المترددة – صحيح مسلم ٢١٤٦/٤ (كتاب صفات المنافقين وأحكامهم)، مسند أحمد بن حنبل ٩٩/٩ برواية: " مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين " .
(٧٥) الإيضاح ٥٣٣/١ .
(٧٦) المصدر السابق ٥٣٣/١ .
(٧٧) المصدر السابق ٥٣٣/١ .
(٧٨) المفصل ص: ٢٣٠، ٢٣١، المغرب ٤١٣/٢ .
(٧٩) حديث ضعيف مرسل في: كشف الخفاء ١٤٩/٢، وهو في: المقاصد الحسنة ص: ٣٢٦ برواية: " كما تكونون يولى عليكم "، وفي: الجامع لشعب الإيمان ٤٩٢/٩ برواية: "كما تكونون كذلك يؤمر عليكم" .
(٨٠) الإيضاح ٢٣٤/٢ .
(٨١) المصدر السابق ٢٣٤/٢ .
(٨٢) مغني اللبيب ٧٢٠/٦ .
(٨٣) في: كشف الخفاء ١٤٩/٢ .
(٨٤) في: المقاصد الحسنة ص: ٣٢٦ – وانظر: مغني اللبيب ٧٢٠/٦، القسم الثاني من شرح الرضي للكافية ص: ١٢٢٦.
(٨٥) فتح الباري ١٣١/٧، سنن الترمذي ٢٧٥/٤ (كتاب الأطعمة ٣١) برواية: "آسية امرأة فرعون"، سنن النسائي ٣٨٩/٧ (كتاب المناقب ٧٢) برواية: "آسية بنت مزاحم امرأة فرعون"، وبدون: " وإن فضل عائشة على النساء ... " .
(٨٦) الأمالي ص: ٧٩٥ .
(٨٧) المصدر السابق ص: ٧٩٥ .
(٨٨) الحديث في سنن ابن ماجة ٢٤٨/١ (كتاب الطهارة وسننها ٢) برواية: " لا يقبل الله صلاة إلا بطهور "، وهو في: صحيح مسلم ٢٠٤/١ (كتاب الطهارة ٢)، سنن الترمذي ٥/١ (كتاب الطهارة ١)، سنن النسائي ١٠٢/١ (كتاب الطهارة ٥٥) برواية: " لا تقبل صلاة بغير طهور ".
(٨٩) الأمالي ص: ٧٧٣ .
(٩٠) المصدر السابق ص: ٧٧٢، ٧٧٣ .

(٩١) المصدر السابق ص: ٧٧٣ .
(٩٢) الأمالي ص: ٧٧٣ .
(٩٣) الحديث برواية: " لا يموت لأحد من المسلمين ... " في: صحيح مسلم ٢٠٢٨/٤ (كتاب البر والصلة والآداب ٤٧)، سنن الترمذي ٣٦٥/٣ (كتاب الجنائز ٦٤)، سنن النسائي ٤٠١/٢ (كتاب الجنائز ٢٥)، وهو برواية: " لا يموت لرجل ثلاثة من الولد فيلج النار إلا تحلة القسم) في: سنن ابن ماجة ١١٨/٣ (كتاب الجنائز ٥٧) .
(٩٤) الإيضاح ١٦/٢ .
(٩٥) الأمالي ص: ٧٧٧ .
(٩٦) الإيضاح ١٦/٢ .
(٩٧) الأمالي ص: ٧٧٧ .
(٩٨) الإيضاح ١٦/٢ .
(٩٩) المصدر السابق ١٦/٢ .
(١٠٠) المصدر السابق ١٦/٢ .
(١٠١) الكتاب ٣٠/٣ .
(١٠٢) المفصل ص: ٣٣١ .
(١٠٣) الإيضاح ١٦/٢ .
(١٠٤) المصدر السابق ١٦/٢، ١٧ .
(١٠٥) المغرب ٢٢٠/١، النهاية في غريب الحديث ٤٢٩/١ .
(١٠٦) النهاية في غريب الحديث ٤٣٠/١ .
(١٠٧) سورة مريم ٧١ .
(١٠٨) تهذيب اللغة ٤٣٨/٣ .
(١٠٩) لم أعثر على هذا الحديث بلفظه، وما عثرت عليه: (لتأخذوا مناسككم) – انظر: صحيح مسلم ٩٤٣/٢ (كتاب الحج ٥١)، سنن أبي داود ٣٤٠/٢ (كتاب المناسك ٧٨)، مسند أحمد ٢٨٦/٢٣ . وقد ورد الحديث بلفظه الوارد عند ابن الحاجب في: الجمل في النحو ص: ٢٥٠، أسرار العربية ص: ١٦٦، الإنصاف في مسائل الخلاف ص: ٤١٥، شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٧، مغني اللبيب ٢٢٦/٣، شرح التصريح ٥١/١.
(١١٠) الإيضاح ٢٧١/٢، ٢٧٢ .
(١١١) المصدر السابق ٢٧١/٢ .
(١١٢) أسرار العربية ص: ١٦٥،١٦٦، الإنصاف ص: ٤١٥، شرح التصريح ٥١/١ .

(١١٣) الجمل في النحو ص: ٢٥٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٧، مغني اللبيب ٢٢٥/٣، ٢٢٦ .

(١١٤) القسم الثاني من شرح الرضي للكافية ص: ٩٠٠ .

(١١٥) هو جزء من الحديث الشريف: " لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده " – انظر: صحيح مسلم ١٣١٤/٣ (كتاب الحدود ١)، سنن ابن ماجة ١٨٩/٤ (كتاب الحدود ٢٢)، سنن النسائي ٦/٧ (كتاب قطع السارق ٢) .

(١١٦) الأمالي ص: ٧٩٤ .

(١١٧) المصدر السابق ص: ٧٩٤ .

(١١٨) المصدر السابق ص: ٧٩٤ .

(١١٩) المغرب ٩٦/١، النهاية في غريب الحديث ١٧٢/١ .

(١٢٠) النهاية في غريب الحديث ١٧٢/١ .

(١٢١) هو جزء من دعاء النبي (ص)، وفيه: " ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا"– انظر: سنن الترمذي ٥٢٨/٥ (كتاب الدعوات ٨٠) .

(١٢٢) الإيضاح ٢٤٢/١ .

(١٢٣) الأمالي ص: ٤٣٧ .

(١٢٤) المصدر السابق ص: ٤٣٧ .

(١٢٥) المفصل ص: ٨٣ .

(١٢٦) الإيضاح ٢٤٢/١، ٢٤٣ .

(١٢٧) المصدر السابق ٢٤٣/١ .

(١٢٨) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/١ .

(١٢٩) الأمالي ص: ٤٣٧ .

(١٣٠) المصدر السابق ص: ٤٣٨ .

(١٣١) الحديث بهذه الرواية في: مسند أحمد بن حنبل ٨٤/٣٩ .

(١٣٢) الحديث من شواهد: الجنى الداني ص: ١٤٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/١٠، الممتع ص: ٢٦١، القسم الثاني من شرح الرضي على الكافية ص: ٥٠٠ .

مصادر البحث

- ابن الأثير: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (١٩٦٣م)، النهاية في غريب الحديث والأثر (ط١): تحقيق / طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي،المكتبة الإسلامية.
- أحمد بن حنبل (١٩٩٩م)، المسند (ط٢): تحقيق / شعيب الأرنؤوط وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة .
- الأزهري: خالد بن عبد الله (٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح (ط١): تحقيق / محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد (١٩٦٤م – ١٩٦٧م)، تهذيب اللغة: تحقيق / عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- الأشموني: علي بن محمد بن عيسى (١٩٥٥م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ط١): تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتاب العربي .
- الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (١٩٩٧م)، أسرار العربية (ط١): دراسة وتحقيق / محمد حسين شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية .
- الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (٢٠٠٢م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (ط١): تحقيق ودراسة / جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة: مكتبة الخانجي .
- البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين (٢٠٠٣م)، الجامع لشعب الإيمان (ط١): حققه / د عبد العلي عبد الحميد حامد، المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد .
- الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (١٩٦٢م)، الجامع الصحيح (سنن الترمذي) (ط١): تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر، القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي .
- الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (د ت)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب (سلسلة ذخائر العرب (٥٧)): تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف .
- ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر (١٩٨٩)، أمالي ابن الحاجب: دراسة وتحقيق / د فخر صالح سليمان قدارة، بيروت: دار الجيل، وعمان: دار عمار .

- ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر (د ت)، الإيضاح في شرح المفصل: تحقيق وتقديم/ د موسى بناي العليلي، بغداد: مطبعة العاني .
- ابن حجر العسقلاني (٢٠٠١م)، فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ط١): تحقيق / عبد القادر شيبة الحمد، الرياض: طبع على نفقة الأمير سلطان بن عبد العزيز .
- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (١٩٩٧م)، سنن أبي داود (ط١): إعداد وتعليق / عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، بيروت: دار ابن حزم .
- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (١٩٩٣م)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ط١، القسم الأول): دراسة وتحقيق / د حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، المملكة العربية السعودية: منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (١٩٩٦م)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ط١، القسم الثاني): دراسة وتحقيق / د يحيى بشير مصري، المملكة العربية السعودية: منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر (١٩٩٣م)، الفائق في غريب الحديث: تحقيق / علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر .
- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر (٢٠٠٩م)، المفصل في صنعة الإعراب (ط٢): تحقيق ودراسة / د خالد إسماعيل حسان، القاهرة: مكتبة الآداب .
- السخاوي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (١٩٧٩م)، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة (ط١): صححه وعلق حواشيه / عبد الله محمد الصديق، بيروت: دار الكتب العلمية .
- سيبويه (١٩٨٢م)، الكتاب: تحقيق / عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي .
- الصبان: محمد بن علي (د ت)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد، القاهرة: المكتبة التوفيقية .
- العجلوني: إسماعيل بن محمد (د ت)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: تحقيق / الشيخ يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث .

- ابن عصفور الإشبيلي (١٩٩٦م)، الممتع الكبير في التصريف (ط١): تحقيق / د فخر الدين قباوة، بيروت: مكتبة / لبنان ناشرون .
- ابن عقيل: القاضي بهاء الدين عبد الله (٢٠٠١م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ط١): علق عليه وأعرب شواهده الشعرية / أحمد طعمة حلبي، بيروت: دار المعرفة .
- الفراهيدي: الخليل بن أحمد (١٩٨٥م)، الجمل في النحو (ط١): تحقيق / د فخر الدين قباوة، بيروت: مؤسسة الرسالة .
- الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى (١٩٩٨م)، الكليات (ط٢): تحقيق / د عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة .
- ابن ماجة: الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (١٩٩٨م)، سنن ابن ماجة (ط١): تحقيق / د بشار عواد معروف، بيروت: دار الجيل .
- مالك بن أنس (٢٠٠٥م)، الموطأ: تحقيق وشرح / محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار الحديث.
- المرادي: الحسن بن قاسم (١٩٩٢م)، الجنى الداني في حروف المعاني (ط١): تحقيق / د فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية .
- مسلم: أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري (١٩٩١م)، صحيح مسلم (ط١): تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي)، بيروت: توزيع / دار الكتب العلمية .
- المطرزي: أبو الفتح ناصر الدين (١٩٧٩م)، المغرب في ترتيب المعرب (ط١): حققه / محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، حلب: مكتبة أسامة بن زيد .
- نادي حسين عبد الجواد (١٩٨٨م)، القسم الثاني من شرح الجمل الكبيرة للزجاجي لابن الضائع (رسالة دكتوراه)، القاهرة: كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر.
- النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٢٠٠١م)، السنن الكبرى (ط١): حققه وخرج أحاديثه / حسن عبد المنعم شلبي، بيروت: مؤسسة الرسالة .
- ابن هشام الأنصاري: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (د ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا وبيروت: منشورات المكتبة العصرية .

- ابن هشام الأنصاري: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (١٩٩٤م)، شرح قطر الندى وبل الصدى (ط١): تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا وبيروت: المكتبة العصرية .
- ابن هشام الأنصاري: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (٢٠٠٠م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ط١): تحقيق وشرح / د عبد اللطيف محمد الخطيب،الكويت: مطابع السياسة .
- يحيى علوان حسون البلداوي (١٩٨٦م)، ابن الضائع وأثره في النحو مع تحقيق الجزء الأول من شرحه لجمل الزجاجي (رسالة دكتوراه)، القاهرة: كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر .
- ابن يعيش: موفق الدين بن علي (د ت)، شرح المفصل، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية.

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة موقف ابن الحاجب من الاستشهاد بالحديث الشريف في مؤلفاته النحوية والصرفية، وذلك من خلال استقصاء الأحاديث التي استشهد بها ابن الحاجب وآرائه فيها، وموازنتها بآراء النحاة الآخرين.

وقد استشهد ابن الحاجب بثمانية عشر حديثا في اثنين وعشرين موضعا في كتابيه: "الإيضاح في شرح المفصل" و "الأمالي"، منها: خمسة عشر حديثا في مسائل النحو والصرف واللغة . وقد كشفت هذه الشواهد عن جوانب مهمة في شخصيته النحوية، منها: ولعه بالقياس والعلل النحوية ومناقشة حجج خصومه وتفنيدها، وخلافاته مع كثير من النحاة مع أخذه بمذهب الكوفيين أحيانا على الرغم من نزعته البصرية الواضحة، وتناقضاته مع نفسه أحيانا في ثنايا مناقشاته مع خصومه حول بعض المسائل .

وقد جاءت شواهد ابن الحاجب الحديثية لأغراض مختلفة،منها: إثبات مسألة نحوية أو صرفية، أو نفي ما قد يوحي به ظاهر الحديث وحمله على غير ظاهره، أو أن يكون الاستشهاد بالحديث من باب التوجيه النحوي والصرفي للشاهد الحديثي .

Abstract of study

- This study is about the situation of Ibn El- Hageb from remonstration with Hadeth in his Syntax and Morphology studies .
- His studies include 15 evidences of Hadeth in Linguistic, Syntax and Morphology topics .
- His evidences of Hadeth describe his linguistic trend and his Syntax relations with the others .
- His evidences of Hadeth explain his situation about Syntax and Morphology topics , and his opinions in it.
- His evidences of Hadeth clear his situation about differences between Syntax schools .